البدء بتطبيق الحوافز لتحسين الأوضاع المعيشية

الحكومة تؤكد على التشدد بمراقبة الأحراج ومنع التعديات واتخاذ أقصى العقوبات بحق المخالفين

الوطن

قضايا عديدة ناقشها مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس تتطرق فيها إلى واقع التصنيع الزراعي واستثمار المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني بالشكل الأمثل وتصنيعها في معامل القطاع العام وطرحها في صالات مؤسسات التدخل الإيجابي بجودة عالية وأسعار منافسة، وذلك بهدف تحقيق التوازن في الأسعار وتلبية الاحتياجات المحلية.

ووافق المجلس على خطة وزارة الصناعة لتأهيل وتطوير عمل كل من الشركة العامة للألبان بدمشق والشركة العامة للمنظفات (سار)، والبدء الفوري بالتنفيذ ورصد الاعتمادات اللازمة وتأمين متطلبات إعادة تأهيل وتحديث خطوط الإنتاج والآلات في الشركتين وفق برامج زمنية محددة بما يضمن تشغيلهما بالطاقة القصوى ومضاعفة الإنتاجية وتقديم أصناف جديدة تواكب متطلبات وأذواق المستهلكين واستثمار الموارد المحلية المتاحة وإنتاج كل ما يمكن تصنيعه محلياً مع تقديم الدعم والتسهيلات الحكومية، وبما يسهم في تحقيق عائد اقتصادي مجز ويزيد من الحصة السوقية للشركتين تلبية للاحتياجات المتزايدة من إنتاجهما.

مجلس الوزراء تطرق بشكل موسع إلى واقع الوحدات الإدارية وضرورة تفعيل عملها وتعزيزه لتأخذ الدور المطلوب منها، وفق قانون الإدارة المحلية، كرافعة حقيقية لتنمية المجتمعات المحلية وتأمين الاستثمارات والمشروعات التنموية التي تسهم في النهوض بواقع مختلف المناطق، كذلك ركز على أهمية الحفاظ على أملاك الدولة واستثمارها بالشكل الأمثل والتعامل مع هذا الملف بكل حرص وعناية وبما يحقق المصلحة العامة.

وأكد المهندس عرنوس ضرورة دراسة استثمار إمكانات الوحدات الإدارية من الآليات والجرارات والصهاريج لتمكينها من المساهمة في خدمة المجتمع المحلي بمختلف المجالات الزراعية والخدمية بهدف تحقيق عائدات إضافية للوحدة الإدارية تنعكس إيجاباً على الواقع التنموي فيها.

وطلب رئيس مجلس الوزراء التشدد بمنع أي مخالفات بناء واتخاذ أقصى العقوبات القانونية بحق كل من يتورط بهذه المخالفات، وأكد ضرورة الالتزام بتطبيق الكود السوري للزلازل الذي تم اعتماده مؤخراً وبما يحقق درجة أمان عالية للأبنية في مواجهة أي كوارث طبيعية، إضافة إلى اتخاذ كل الاحتياطات الخاصة بتعزيل المصارف المطرية والتأكد من مجاري السيول والأنهار والسلامة الإنشائية للسدود وذلك قبل حلول فصل الشتاء.

ووجه رئيس مجلس الوزراء بضرورة البدء بالتطبيق العملي لأنظمة الحوافز التي تم إقرارها في عدد من الجهات العامة بهدف بناء واتخاذ أقصى العقوبات للعاملين المشمولين بأنظمة الحوافز وربطها بالعمل والإنتاج، واستكمال معالجة ملف العقارات المستأجرة من الجهات العامة.

وأكد المجلس خلال جلسته على الجهات المعنية التشدد بمراقبة الأحراج والغابات ومنع أي عمليات تعدٍّ أو قطع للأشجار واتخاذ أقصى العقوبات القانونية بحق المخالفين وتكثيف الدوريات والرقابة للحفاظ على هذه الثروة الوطنية.

وصدّق المجلس على مذكرة التفاهم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي الموقعة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٣ بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سورية ونظيرتها في العراق بهدف تعزيز التعاون المباشر بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدين وتبادل زيارات الطلاب للمشاركة في النشاطات العلمية. كما صدّق المجلس على الاتفاقية المتعلقة بتنفيذ بعض أعمال الصيانة على مرجل المجموعة البخارية الثالثة في الشركة العامة لتوليد كهرباء بانياس، واستكمال إجراءات صيانة مسخنات الهواء ومجاري الغازات مع وصلات التمدد وغرفة المجمعات على المجموعة ٣ في الشركة.

ووافق المجلس على إضافة وظيفتي /طبيب بيطري وسائق زورق حماية ومراقبة/ في الجهات الإنتاجية التي تعنى بالشق الحيواني حصراً إلى القرار الخاص بتمديد الخدمة وبحيث لا يشمل ذلك الإدارات المركزية أو مديريات الزراعة أو هيئة البحوث العلمية الزراعية.

وكان على جدول أعمال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء عدد من الموضوعات شملت عمل الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال، والإجراءات المتخذة لتأمين الأدوية السرطانية لتلبية احتياجات المرضى، وتوريدات القمح، ومشروع تشجير وزراعة المنطقة الممتدة من البريج إلى حسياء، وعمل اللجنة المشكّلة من معاوني عدد من الوزراء والمكلفة بمتابعة واقع الأسواق واتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط الأسعار وتحقيق التوازن في الأسواق، إضافة إلى استعدادات الجهات المعنية لاستجرار محصول الحمضيات.

٤٠ تريليون ليرة خسائر السكك الحديدية خلال ١٢ عاماً

الأعرج لـ«الوطن»: ١٥١٦ كم من شبكة السكك خارج الخدمة وأغلب قاطرات الجر تم تدميرها

محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية مضر الأعرج عن وصول خسائر قطاع السكك الحديدية إلى ما يقرب من ٤٠ تريليون ليرة بالأسعار الرائجة، نتيجة تخريب شبكة السكك الحديدية ومحطات القطارات وسرقة وتدمير العربات التي ما زالت حتى اليوم حيث تقوم الآن ميليشيات «قسد» والمحتل الأميركي والتركي باستكمال سرقة ونهب وتدمير السكك والجسور ومراكز الصيانة والمستودعات الخاصة بالسكك الحديدية. عدا سرقة وتخريب الجسور والمحطات ومراكز الصيانة والإصلاح وقطع الغيار والعربات ورؤوس القطر ما انعكس سلباً على السوريين واحتياجاتهم، وعلى سوق العمل والتنمية.

وبين المدير العام في تصريح لـ«الوطن» أنه خرج عن الخدمة ١٥١٦ كم من الخطوط الحديدية لغاية تاريخه، أما المستثمر حالياً ١٠٣٦ كم (تعمل حالياً)، أي إنه تم تدمير ما يقرب من (٨٠ بالمئة)، مضيفاً: إنه بلغ العامل حالياً من الشبكة وبعد كل جهود الإصلاح ما تقرب نسبته من (٤٠ بالمئة)، ولدينا ١٢٠ قاطرة جر ٨٨ تدمير كلي نهائي، ٢٩ تدمير جزئي وأضرار متفاوتة، ٤ قاطرات العاملة حالياً فقط، و٣٢ قاطرة مناورة ١٦ منها تم تدميرها بشكل نهائي، وهناك ٦ قاطرات تحتاج لإصلاحات متفاوتة، فيما يوجد ١٠ قاطرات تعمل حالياً فقط، وهي ضمن المحطات فقط لا يمكن استخدامها للشحن أو النقل.

وأشار المدير العام إلى أنه كان لدى المؤسسة ٣٦١٨ شاحنة، تم تدميرُ ٢٠٢٥ مقطورة (شاحنة/ صهريج) منها، وكان هناك ٢٨٧ عربة ركاب تم تدمير ١٣٦ عربة ركاب.

وحول تكاليف إعادة تأهيل السكك الحديدية اليوم أوضح الأعرج أن تكلفة الكيلومتر سكك حديدية (إنشاء) يصل بأسعار النقل بالسكك الحديدية ما يقرب من ٧٥٠ ألف طن من البضائع المختلفة منذ بداية ٢٠٢٣ وحتى تاريخ الأول من أيلول الجاري إضافة إلى نقل نحو ٣٠٠ ألف راكب على الخط المحوري طرطوس–اللاذقية، وحلب– جبرين.

وفيما يخص أعمال الصيانة التي أجرتها المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية للسكك الحديدية خلال الفترة الماضية قال الاعرج: قامت المؤسسة مؤخراً بتأهيل وصيانة جسر حر بنفسه بطول ٤٤٠ متراً، بعد أن تم تدميره من قبل الفصائل المسلحة باستخدام العبوات الناسفة، كما تم خلال فترة تفجير جسر العاصي في منطقة الكم ٥ بالقرب من بابا عمرو بمحافظة حمص وتمت إعادة بنائه بعد ٦ أشهر من تفجيره من تلك الفصائل، إضافة إلى تأهيل جسر قمحانة المعدني بعد استهدافه بالقذائف، مؤكداً أن المؤسسة تعمل على تقديم خدمات الصيانة وفق الطاقات والإمكانات المتاحة.

كما تعرض جسر بداما على طريق حلب – اللاذقية وهو بطول ٢٥٠ متراً، للتدمير وفك وقص الجوائز المعدنية لسرقتها وترحيلها إلى تركيا، ويشمل الخط ما لا يقل عن ١٠ جسور تم تدميرها باستخدام العبوات الناسفة وخرجت عن الخدمة، وجميعها جسور بيتونية تصنف من الجسور الصغيرة والمتوسطة.

إصلاح الكيلومتر من السكة الحديدية يكلف ١٥ مليار ليرة

وذكر المدير العام أنه تم استكمال أعمال المرفأ الجاف بحسيا وتمديد الخط الحديدي من محطة خنيفيس الجديدة إلى مدخل محطة المرفأ الجاف بحسيا واستكمال أعمال البنى التحتية لمحطة المدينة الصناعية بحسيا.

وأشار إلى أنه تمت إعادة تشغيل أجزاء من الشبكة السككية في المناطق التي تمت السيطرة عليها وعودة الخدمات لها، وهي تعمل ضمن الإمكانات المتوافرة في تحقيق حجوم نقل لا يستهان بها مقارنة مع الظروف والتحديات الصعبة.

وبالنسبة لأحجام النقل بالسكك الحديدية نقلت قطارات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية ما يقرب

«المركزي» يلتقي مديري المصارف للتأكيد على الدفع الإلكتروني

مدير مصرفي لـ«الوطن»: توحيد العملات وبعض المصارف الخاصة إيرادها مليارات الليرات منها رغم محدودية انتشارها

عبدالهادي شباط

ناقش مصرف سورية المركزي أمس مع إدارات المصارف العامة والخاصة عدداً من المحاور المتعلقة بالعمل المصرفي، وكان أهمها موضوع الدفع الإلكتروني، وضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة باستقطاب المتعاملين من كل شرائح المجتمع للاستفادة من الخدمات والأنشطة التي تقدمها المصارف، باختلاف أنواعها سواء كانت إيداعية أم تسليفية أو تلك ذات الصلة بالخدمات المصرفية الالكترونية في إطار شامل، إضافة إلى مناقشة موضوع العملات التي تتقاضاها المصارف حيث تم التوجيه بضرورة ضبط هذه العملات بما يحقق مصلحة كافة الأطـراف، كما تمت مناقشة موضوع منح التسهيلات الائتمانية والتوجيه بضرورة الالتزام بالضوابط الموضوعة لهذه الغاية وبما يضمن توجيه الجزء الأكبر من التسهيلات الممنوحة من المصارف إلى القطاعات الإنتاجية بشكل أساسي، والحد من أي ممارسات قد يكون من شأنها عدم الاستفادة من التسهيلات في الغايات الممنوحة من أجلها، تكريساً لدور المصارف في مجال التنمية.

وأوضح المركزي في خبره عن الاجتماع أنه تم تقديم مجموعة من الاستفسارات والمقترحات الخاصة بالعمل المصرفي وتطويره، وأنه سيتم العمل على دراستها واتخاذ الإجـراءات المناسبة من مصرف سورية المركزي بخصوصها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير في القطاع المصرفي الحكومي أن الاجتماع ركز على التوسع في الدفع الإلكتروني وتطوير الخدمات المصرفية المتاحة إلكترونياً والتقيد بالقرار ٢٠٤ الذي صدر مع شهر حزيران الماضي وضـرورة تخصيص ٧٥ بالمئة من محافظ الإقراض في المصارف لتمويل المشاريع الإنتاجية.

بينما أكد الاجتماع على توحيد العمولات للخدمات والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها المصارف وأن يكون هناك حد أعلى لهذه العمولات، حيث قدمت مقترحات بأن تكون قيم العمولات ١ بالألف على العمليات المصرفية مثل الإيداعات والسحوبات وغيرها و٢ بالألف على التسهيلات غير المباشرة مثل فتح الاعتمادات والكفالات، موضحاً أن هناك مبالغة في تقاضي العمولات وخاصة في المصارف الخاصة، حيث أوضحت البيانات المالية لأحد المصارف الخاصة تجاوز إيراداته من العمولات مليارات الليرات رغم محدودية انتشار المصرف وحصته السوقية.

مبيناً أنه لابد أن تكون سياسات التسعير للعمولات واضحة ومقرة من مجالس الإدارات المصرفية.

ويتضح من التركيز في الاجتماع على مسألة العمولات رغبة البنك المركزي بضبط هذه العمولات وتوحيد الحد الأعلى لها في كل المصارف العاملة في السوق المحلية.

الفئات النقدية الصغيرة تغيب عن الأسواق والتجار يرفضونها

حزوري لـ«الوطن»: الفئات الصغيرة لم تعد لها قيمة والمصرف المركزي يبرر عدم إصدار فئات أكبر بالسعي لاستبدال الدفع النقدي بالإلكتروني

جلنار العلي

أكد مصرف سورية المركزي مجدداً عدم وجود نية لديه بإصدار ورقة نقدية بتصميم جديد أو فئة جديدة، وذلك على خلفية ما يتم تداوله بإصدار فئات نقدية جديدة من فئة الـ١٠ آلاف ليرة.

وفي سياق آخر، لاحظت «الوطن» شبه اختفاء لكثير من الفئات النقدية المنخفضة من الأسواق كفئة الـ(٥٠-١٠٠-٢٠٠) ليرة، إضافة لما قاله بعض المواطنين حول رفض الكثير من الباعة وسائقي السرافيس تقاضي ثمن البضائع والخدمات بمثل هذه الفئات، وبين أحد الباعة في حديث له أنه يرفض التعاطي بمثل هذه الفئات لأنها لم تعد لها قيمة سلعية وخاصة أنه يبيع للمستهلك بالقطعة ويشتري بالجملة، أي إن المستهلك يستطيع التعامل بهذه الفئات لوجود بعض المواد المسعرة بـ(٦٠٠-٧٠٠-١٨٠٠...)، ليرة، أما البائع فيصعب عليه ذلك لأن كل المواد بالجملة تباع بفئة من مضاعفات الـ١٠٠٠ ليرة.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أنه كلما ازداد التضخم تصبح الفئات النقدية الصغيرة لا قيمة لها، وبالتالي فإن السوق بحاجة لإصدار فئات نقدية جديدة، بديلة عن العملات التالفة أيضاً، ولتخفيف عبء حمل أكياس نقود بأوزان كبيرة، فأغلبية الباعة مهما كان اختصاصهم أصبحت لديهم عدادة نقود أو أصبحوا يكيلون الرزم النقدية بدلاً من عدّها، مشيراً إلى أن المصرف المركزي يبرر بشكل دائم عدم وجود نية بإصدار فئات نقدية كبيرة لأنه يسعى إلى استبدال الدفع النقدي بالدفع الإلكتروني، ولكن هذا الأمر صعب المنال نوعاً ما بالوقت الحالي لعدم وجود بنى تحتية مجهزة لذلك، متسائلاً: «هل حسّنت الحكومة هذه البنى؟ هل خفّضت الرسوم الجمركية على الموبايلات للتمكن من التعامل بالدفع الإلكتروني بالنسبة للشرائح الأكثر حاجة؟ وهل حسّنت من جودة شبكة الإنترنت التي تعتبر من أهم العوائق؟».

وحول اختفاء بعض العملات النقدية الصغيرة من الأسواق، أوضح حزوري أنه يجب هنا التمييز بين العملتين المعدنية والورقية، فالعملة المعدنية اختفت فعلاً لأن قيمتها المعدنية أصبحت أعلى من قيمتها الاسمية، فمثلاً الـ٥٠ ليرة إن تم شراؤها كحديد فإن قيمتها أكبر من ٥٠ ليرة، لذلك اختفت كما حدث في السابق لفئات الـ٥ و١٠ و٢٥ ليرة، أما بالنسبة للفئات الورقية، فأكد حزوري أنها لم تختفِ وإنما هناك رفض للتعامل بها، علماً أن ذلك يعد مخالفة تعرّض مرتكبها إلى المساءلة القانونية وعقوبة السجن، معتبراً أن الشكوى في هذه الحالة محقّة، وغير مطلوب من المصرف المركزي سحبها من الأسواق بحجة أن لا قيمة لها بالوقت الحالي، لأن ذلك يؤدي إلى التضخم، فالمصرف المركزي يجب عليه أن يسحب العملات المهترئة فقط من أي فئة كانت، فمثلاً لا يزال بعض محاسبي الإدارات الحكومية يستلمون مبالغ مالية من فئة الـ٢٠٠ ليرة المهترئة والممزقة وغير الصالحة للتداول لتسليم الرواتب للموظفين، وهذا الأمر يعد من مسؤولية المصرف المركزي الذي يجب عليه ألا يعيد العملات المهترئة التي تسلّم له للتداول.